

Distr.: General
24 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 24 آب/أغسطس 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم لأوجه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الحرجة التي يواجهها السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة بينما تواصل إسرائيل تعنتها في احتلال تلك المنطقة وإغلاقها وحصارها عسكرياً والاعتداء عليها. فالظروف الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية هناك مزرية وتزداد تدهوراً، ولم تزدها الجائحة العالمية التي لم يسلم أي بلد أو شعب من أذاها، سوى تفاقمًا.

وقد انتهكت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقف إطلاق النار المؤرخ 21 أيار/مايو وواصلت أعمال القمع والعقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني على نحو ممنهج، فعمدت مرة أخرى إلى الرد على احتجاجات المدنيين عند السياج الحدودي لغزة باستخدام القوة المفرطة والعشوائية، التي تذكر بهجمات القاتلة على المتظاهرين المدنيين خلال عامي 2018 و 2019 عندما شارك أطفال ونساء ورجال فلسطينيون سلمياً في مسيرة العودة الكبرى. ففي يوم السبت، 21 آب/أغسطس، الذي يصادف الذكرى السنوية الثانية والخمسين لإحراق المسجد الأقصى على نحو مشين وغير قانوني، وبينما كان الفلسطينيون في غزة مجتمعين عند السياج الحدودي احتجاجاً على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ 54 عاماً، وعلى إغلاق غزة منذ 14 عاماً، وعلى جرائمها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية الذخيرة الحية ضد المتظاهرين البالغ عددهم 41 مدنياً على الأقل، من بينهم 22 طفلاً. ويرقد اثنان من المصابين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية في حالة حرجة، أحدهما صبي أصيب برصاصة في رأسه.

وهذه الهجمات، التي شملت أيضاً ضربات جوية عسكرية على مناطق في غزة يومي 22 و 23 آب/أغسطس، ليست بالطبع أول انتهاكات إسرائيلية لوقف إطلاق النار المؤرخ أيار/مايو 2021، الذي أبرم إثر



الرجاء إعادة استعمال الورق



ما شهدته غزة من تدمير وإراقة دماء على نطاق واسع نتيجة لعمليات القصف والغارات الجوية الإسرائيلية العنيفة ضدها، والتي تسببت في مقتل أكثر من 260 فلسطينياً، من بينهم 66 طفلاً و 41 امرأة. والحقيقة هي أن هذه الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال استمرت دون هوادة منذ تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ولكن للأسف، ونظرًا لأن المساءلة عن جرائم إسرائيل لا تزال غائبة، فإن إفلات إسرائيل من العقاب يستمر ويزداد حدة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين ينتهك هذا الاحتلال الأجنبي غير القانوني العدواني كافة حقوقهم الأساسية.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل عرقلة جهود إعادة الإعمار في غزة، إذ تواصل حصارها الخانق وفرض قيودها على إدخال مواد إعادة الإعمار والإنعاش الضرورية، فضلاً عن المساعدة الإنسانية الحيوية على الرغم من الجهود الشجاعة لتقديم الدعم العاجل التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغيرها من المنظمات الإنسانية. وفيما لا تزال آلاف الأسر الفلسطينية مشردة وبلا مأوى، إذ تسببت الهجمات الإسرائيلية في تدمير منازلها أو إصابتها بأضرار حتى تصبح غير قابلة للعيش فيها، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال فرض قيود صارمة على دخول السلع ولوازم البناء إلى غزة. ومع ذلك، فإن إسرائيل لديها الجرأة في الوقت نفسه على الادعاء بأنها "لم تعد تحتل"، حتى في الوقت الذي تسيطر فيه على غزة جواً وبراً وبحراً وتنتهك كل ركن واجب التطبيق من أركان القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في معاملتها اللاإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، ما يلحق معاناة إنسانية جسيمة بمليون مقيم ويسفر عن حالة خطيرة من انعدام الأمن هناك.

ونكرر تأكيد دعوتنا المتواصلة إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، وإلى ضرورة دخول الاحتياجات الإنسانية ومواد الإغاثة وإعادة الإعمار دون عوائق. ونحذر المجتمع الدولي من المخاطر الجسيمة التي تشكلها التوترات المتزايدة بسرعة في حين تواصل إسرائيل إغلاق قطاع غزة وارتكاب جميع الانتهاكات الأخرى في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وهذه الانتهاكات، التي تشمل استمرار تدابير الاستعمار الاستيطاني والضم واستخدام القوة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك احتجاز المدنيين، بمن فيهم الأطفال، واعتقالهم وسجنهم بشكل يومي، وانتهاكاتها المتكررة للوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، تهدد بزيادة زعزعة استقرار هذه الحالة الهشة أصلاً، ما يعرض حياة الناس للخطر.

وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن نبليغكم بمقتل طفل فلسطيني آخر على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية. ففي هذا اليوم، 24 آب/أغسطس، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس في شمال الضفة الغربية لتنفيذ عملية اعتقال أخرى للمدنيين الفلسطينيين، وأطلقت النار على عماد خالد حشاش، وهو فتى مراهق يبلغ من العمر 15 عاماً، ما أدى إلى مقتله الذي فجع أسرته وبث الحزن والأسى مرة أخرى في مجتمع محلي آخر.

ولذلك ندعو مرة أخرى إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ونكرر أيضاً تأكيد دعواتنا إلى المساءلة الرامية إلى كبح جماح الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن ثم وضع حد لها. وهذا أمر لا بد منه وفي غاية الضرورة لإنقاذ الآفاق المفضية إلى التوصل لحل عادل وسلمي وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وقد آن الأوان لكي يذهب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى ما هو أبعد من البيانات والإدانات وأن يتخذ إجراءات جادة من أجل تحقيق العدالة والسلام؛ فهناك العديد من التدابير المضادة القانونية القائمة لردع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات، ويجب على المجتمع الدولي أن يتخلص من تردده الذي طالما دأب عليه إزاء استخدام تلك التدابير، الأمر الذي لم يسفر سوى عن تفاقم هذا الظلم، ما ألحق الأذى بالأجيال المتعاقبة. وإن المساءلة الحقيقية هي وحدها القمينة بإجبار إسرائيل يوماً ما على إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني العاشم - ويجب أن ينتهي - وكفالة الاحترام اللازم للقانون الدولي الذي سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام إمكانية تحقيق السلام والاستقرار والتعايش.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 730 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، بدءاً من المؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى المؤرخة 17 آب/أغسطس 2021 (A/ES-10/877-S/2021/731)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم